الاقتصاد السياسي

لمحات عن المفهوم والمنهج والنظريات والانتقادات الموجهة لها

حافظ لصفر

بكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع

ماجستير في إدارة الموارد البشرية وماجستير في الإدارة التربوية وماجستير في القيادة المجتمعية

باحث دكتوراه في الفلسفة

الحلقة (١)

المعرفة العلمية هي شرط لازم لوجود علم من العلوم، ولكن وجودها ليس بالشرط الكافي، إذ يلزم لوجود العلم أن تتراكم المعرفة العلمية تراكما كميا يصل إلى نقطة يجعلها كيفيا ممثلة لجسم من المعرفة يدور حول موضوع محدد يعطي للإنسان حداً أدنى من اليقين الذي يمكنه من التنبؤ المعقول بالحركة المستقبلة للظواهر محل الانشغال المعرفي العلمي.

هنا ترقى المعرفة العلمية إلى مرتبة العلم الذي تتوفر له شروطه الموضوعية والشكلية، والعلم الذي ننشغل به هنا هو علم الاقتصاد السياسي، فهو علم قديم قدم تاريخ البشرية المدون، بالنسبة إلى البعض، وجديد يعود إلى قرن ونصف من الزمان بالنسبة لآخرين، علم ما يزال يعيش بوادره الأولى، في حين يرى آخرون أنه علم تم تجاوزه، وأصبح يتحتم دفنه على أيدي النقاد، فهو بحق علم يطرح مشكلة خاصة ومعقدة، فعلم الاقتصاد السياسي هو أحد العلوم الاجتماعية التي تنشغل بالنشاط الإنساني في المجتمع والنشاط الاقتصادي يكون محوره الإنتاج وتوزيع الناتج بالنسبة للفرد وللمجتمع ككل، لا في داخله فحسب، وإنما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الأخرى المكونة لأجزاء المجتمع العالمي، واذا كان الانشغال بطريق الإنتاج الرأسمالية يفرض نفسه أولا بحكم أنه في خضم طريقة الإنتاج هذه ولد الاقتصاد السياسي كعلم، وبدأ عملية تطوره مع تطور المجتمع الرأسمالي، بل ومع محاولات أجزاء من هذا المجتمع البحث عن بديل تنظيمي، أي عن تنظيم اجتماعي بديل للرأسمالية، كما يفرض نفسه ثانيا بحكم الواقع الذي نعيشه في

جزء متخلف من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث اللحظة التاريخية التي تعيشها بعض المجتمعات التي شهدت منذ الحرب العالمية الأولى بعض محاولات الانتقال للمجتمع الاشتراكي كلحظة في عملية البحث التاريخي عن البديل الأرقى للتكوين الاجتماعي الرأسمالي، وتجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي خلال السبعينات من القرن العشرين لأسباب مختلفة، منها انهيار نظام "بريتون وودز" حول القواعد والإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، كما أن الانفراج الدولي والانخفاض النسبي للشعور بتهديد الأمن نال من المبررات التي دفعت من قبل إلى التعاون الاقتصادي، وأضحى من الشائع استخدام مصطلح الاقتصاد السياسي الدولي دون أن يتحدد بوضوح ما المقصود به، وقبل الجواب عن السؤال ما هي أفضل طريقة لمعرفة معالم الاقتصاد السياسي الدولي يجب التيقن بأن المصالح السياسية والاقتصادية ترتبطان بقوة من خلال كيفية تفكير الناس حول هذا الموضوع، فتاريخيا هناك ثلاث مدارس فكرية تنافست لكسب الولاءات في الاقتصاد السياسي الدولي، وهي: الليبرالية، الميركانتلية والراديكالية، ويمكن أن يتم من خلال هذه المدارس الفكرية، فالليبرالية تنظر إلى السياسة والاقتصاد على أنهما مجالان منفصلان ومستقلان نسبيا، بينما الماركسية ترى أن الاقتصاد هو الذي يحدد السياسة والهيكل السياسي، وسأحاول مقاربة الإشكالية الآتية: "ماهية الاقتصاد السياسي ودلالاته ونظرياته ومنهجه، والتي يمكن صياغتها في شكل تساؤلات فرعية على النحو التالي: ما معني الاقتصاد السياسي؟ وما دلالاته وماهيته؟ ما منطلقات الاقتصاد السياسي ؟وماهي أهم نظرياته ونظمه؟ وما موقف الاسلام من بعض القضايا التي تطرحها هاته النظريات الوضعية؟

تعريف الاقتصاد السياسي ونشأته وتطوره

أولا: تعريف الاقتصاد السياسي:

– تحديد مفهوم الاقتصاد

الاقتصاد هو النشاط الذي يشمل إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات، يُعرّف الاقتصاد أيضا بأنه مجال اجتماعي يركز على الممارسات والخطابات والتعبيرات المادية المرتبطة بإنتاج الموارد واستخدامها وإدارتها[1]، ولغويًا يعني مصطلح الاقتصاد التوسط بين الإسراف والتقتير، وجاء في كتاب "مختار

[1] James, Paul; with Magee, Liam; Scerri , Andy; Steger, Manfred B. (2015). Urb Sustainability in Theory and Practice: Circles of Sustainability. London: Routledge. p. 53

الصحاح: "القَصْدُ بين الإسراف والتقتير، يقال فلان مُقْتَصِدٌ في النفقة"، أي وسط في الإنفاق بين البخل والتبذير.

– تحديد مفهوم السياسة

لغويًا من مصدر فِعَالَة، كما أشار ابن سيده، قال: ساس الأمر سِياسة[1]، وقبله الصاحب بن عباد والسياسة فعل السائس، والوالي يسوس رعيته، وسُوِّس فلانٌ أمر بني فلان؛ أي: كُلِّف سياستهم[2] وبعدهما الفيروز آبادي: وسست الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها[3]، وهي مأخوذة من الفعل "ساس"، أو هو مأخوذ منها، على خلاف بين النحْويين، ومضارع الفعل "يسوس"؛ أي: إنَّ المادة واويَّة، كما نصَّ على ذلك السرقسطي، مُوردًا الكلمة تحت "فَعَلَ" بالواو سالمًا، و"فَعَلَ" معتلاً[4].

واصطلاحًا تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وتعرف إجرائيًا بأنها دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة.

– تحديد دلالات الاقتصاد السياسي حسب المدارس

كثيرًا ما يستخدم عامة الناس كلمة اقتصاد في أحاديثهم أو مقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا، ولكن ليس هذا هو المعنى الذي تحمله كلمة "اقتصادي" في جميع الأحوال، وبالرغم من أن التعريف ضروري لأي علم، إلا أن تعريف علم الاقتصاد السياسي أكثر صعوبة من سواه، لأن كثيرًا من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ينشأ من اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي، ويرجع ذلك إلى:

– اختلاف مناهج الاقتصاديين في التحليل، وكذلك حول طبيعة علم الاقتصاد.

– علم الاقتصاد السياسي هو علم حديث النشأة، فهو أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها منذ أكثر من قرنين من الزمن، وهو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع آفاقها وتحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير، وترجع كلمة "الاقتصاد السياسي" تاريخيا إلى أرسطو الذي عني به "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "علم مبادئ تدبير المنزل" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية"، ولقد

---

[1] ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق مجموعة من المحققين، القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ص 8/354

[2] إسماعيل بن عبَّاد أبو القاسم، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت عالم الكتب، 1994 م، ص 8/416

[3] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مجموعة من المحققين، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987 م، ص 7

[4]. للسرقسطي، الأفعال، تحقيق محمد محمد شرف، ومراجعة محمد مهدي علام، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1979، ص 3/498

استخدم تعبير الاقتصاد السياسي، لأول مرة عام ١٦١٥ من قبل الكاتب الفرنسي *أنطوان دي مونكريستيان (١٥٧٥ – ١٦٢١)، في كتابه "بحث في الاقتصاد السياسي" قاصدا بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة"، وهو بذلك يدخل في نطاق علم المالية العامة أكثر من الاقتصاد السياسي، حيث كان يقصد به البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، ومهمة الاقتصاد كانت النصح للأمير في إدارة الأموال العامة بما يتفق وتأمين الرفاه، وبذلك فإن السياسة الاقتصادية سبقت في نشأتها علم الاقتصاد، ويمكن إرجاع تسمية "سياسي" لدى مونكري ستيان إلى أنه أراد أن يميزه عن البحوث التي كان يطلق عليها قدماء فلاسفة الإغريق اسم "الاقتصاد" مجردا من كل وصف، والتي كان موضوعها قواعد التدبير المنزلي واقتصاديات الأسرة، ففي وصف الاقتصاد بالسياسي إشارة إلى أن موضوعه دراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بثروات الدول لا بثروات الأسر ولا بتدبير المنزل، وكذلك باعتبار أن معظم مواضيع كتابه تدور حول البحث عن السبل التي تستطيع بفضلها الدول المحرومة من مناجم الذهب والفضة أن تحصل على كميات وفيرة من هذين المعدنين، فتحفظ بذلك منزلتها في ميدان السياسة الدولية، فكان هدفه سياسيا قبل كل شيء، أما الآن فكلمة اقتصاد تشير إلى أية صورة تنظيمية معينة لإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بغية تحقيق مستوى معيشي معين، و لقد انتشر في الفترة الأخيرة مصطلح "اقتصادي"، و يتضمن جديدين هما :

– طموح تحقيق علمية هذا العلم مثل : الطبيعة ، والديناميكا... للاستقلالية .

– عدم استعمال صفة " السياسي "توضح الاهتمام بالفرد وليس الدولة .

تتعدد تعاريف الاقتصاد السياسي حسب المباحث الفلسفية والاقتصادية والسياسية التي تقوم عليها، ويختلف العلماء حول التسمية التي يطلقونها على هذا العلم .

التعريف من منطلق فكرتي إشباع الحاجات وتكوين الثروات :

أ – فكرة إشباع الحاجات :

يحدد أصحاب هذا الرأي موضوع الاقتصاد السياسي بالغاية التي يستهدفها الإنسان من مزاولة نشاطه الاقتصادي، إذ تصوروا أن إشباع الحاجات غاية أساسية محددة لما يدخل في إطار الاقتصاد، و يؤخذ عليهم بأنهم أعطوا للاقتصاد نطاقا أوسع من مساره، إذ أن كل نشاط إنساني يهدف إلى إشباع حاجة أو

رغبة، فزيارة معرض أو قراءة جريدة لا تدرج في نطاق الاقتصاد، ولذا فإنهم يعتبرون أن الحاجات ترتبط بما هو مادي حتى يصبح النشاط الإنساني المتعلق بإشباعها مندرجا في إطار الاقتصاد، إلا أن هذا التعريف قاصر، لأنه غير شامل لما هو مادي وغير مادي من الأشياء التي يتعلق بها النشاط الاقتصادي، و يمكن القول بأن تعريف الاقتصاد بإشباع الحاجات شاسع إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع الحاجات، ومحدود إذا اكتفينا بالحاجات المادية فقط.

ب – فكرة تكوين الثروة:

يرى أصحاب هذا الرأي، ومنهم آدم سميث وجون ستيوارت ميل بأن علم الاقتصاد "هو العلم الذي يدرس قوانين زيادة الثروة"، أما ألفريد مارشال فعرفه بأنه: "دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية"، حيث تصور بأن الاقتصاد يدرس جانبًا من النشاط الفردي و الاجتماعي الذي يكرس لاستخدام الشروط المادية للرفاهية، فالاقتصاد لديه دراسة للثروة، ومن ناحية أخرى جزء من دراسات الإنسان، أما باتيست ساي فعرف الاقتصاد: "بأنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها"، إلا أنه اقتصر على الثروة المتمثلة بالأموال المادية فقط، وأغفل الخدمات التي لا تدخل في الحيز المادي، ولها منفعتها و قيمتها، كالتي يقدمها الأساتذة والممرضون، نستشف من التعاريف السابقة اعتمادها المعيار المادي كأساس لها، وأهملت باقي المعايير الأخلاقية والإنسانية والروحية، وهنا يبدو تأثير الطبيعيين على الاقتصاديين التقليديين، حيث حددوا النشاط الاقتصادي بتوفير المادة وليس المنفعة، في حين أن الإنتاج حاليا، وكما هو متعارف عليه دوليا يعني استحضار المنفعة، من هنا انطلق الجدل حول تحديد مفهوم الثروة، هل يكمن في الثروة المادية أم يطال الخدمات؟، فالتركيز على الإنتاج و وسائله ثم طرق زيادة الإنتاج وتوزيعه من شأنه أن يضيف إلى حقل الاقتصاد أو يخرج منه موضوعات اتفق على إعطائها الصفة الاقتصادية، لأن لهذه الخدمات دور حيوي في حياة الإنسان ورفاهيته، وتشمل الفعاليات البشرية المتداخلة في نشاطه الاقتصادي.

٢ – ٤ تعريف الماركسية للاقتصاد السياسي:

لقد طور ماركس مفهوم الاقتصاد السياسي في كتابيه "نقد الاقتصاد السياسي" والرأسمال" ليحوله إلى علم دراسة قوانين تطور المجتمع، ذلك أنه بتطبيق قوانين المادية الجدلية على حركة التاريخ، صاغ قانونية تطور المجتمعات من نظام اقتصادي إلى آخر، فيكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يد ماركس إلى

علم القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على المستهلكين، أي أولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية أو الجماعية، أما أوسكار لانجه، فإنه عرف الاقتصاد السياسي عن طريق توضيح غرضه، فيقول: "يعنى الاقتصاد السياسي بقوانين الإنتاج والاستهلاك الاجتماعية ، فعالج القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين، أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية والجماعية، وهذا يعني أن الاقتصاد السياسي هو علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية"، وهو أيضا علم طرق الإنتاج أو أساليب الإنتاج التي تبلور الكيفية التي يقوم بها المجتمع في أشكاله التاريخية المختلفة بإنتاج وتوزيع ما هو لازم لإشباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية في تطورها المستمر، أي إنتاج وتوزيع ما هو لازم لمعيشة أفراد المجتمع بمستويات معيشية متجددة ومتطور بعيدا عن الاستغلال للعامل أو أرباح بالفائدة المضرة للإنسان، وهذا ما دعا إليه الإسلام قبل الأنظمة الوضعية منذ ١٤ قرنا ونيف، فجعل الأنظمة الاقتصادية الأخيرة مبنية على الاحتكار والمضاربة Speculation، وهما شكلان بشعان للاستغلال وإهلاك الزبون المستهلك، ولا يعترفان إلا بالربح إيمانا منهم أن البقاء للأقوى فقط في هذا العالم الفسيح طبقا للطروحات الداروينية الملحدة التي طالت المجال الاقتصادي، فالفوائد الربوية في الشرع الإسلامي واضح فيها حكمه، فهي محرمة قطعا لقول الله سبحانه وتعالى: يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ (البقرة: ٢٧٦).

نشأة علم الاقتصاد السياسي وتطوره ومنهجه

أول من استخدم مصطلح «الاقتصاد السياسي» هو الفرنسي أنطوان دي مونكرتيان (١٥٧٥-١٦٢١م) وذلك لرغبته في تمييز موضوع بحثه عن الموضوعات التي كان أرسطو وأمثاله يدرسونها تحت اسم الاقتصاد مجردا من أي وصف، فاليونانيون القُدامى عالجوا قواعد إدارة المنزل كأرسطو في كتابه «السياسة»، اتخذ من الأُسرة إضافة وصف «السياسي» إلى الاقتصاد بمثابة إشارة إلى أن موضوعه هو وحدة للتحليل؛ ومن ثَم دراسة الظواهر المتعلقة بثروة الدولة، لا بثروة الأُسرة ولا بقواعد تدبير اقتصاد المنزل[1]، ولكن شومبيتر تصور أن الفضل الوحيد لأنطوان دي مونكرتيان يتلخص في أنه صاحب المصطلح، حيث اعتبره: «كاتبا مغمورا من كتاب القرن السابع عشر، وقد أكسبه عمله هذا خلودا لا

[1] لبيب شقير: "تاريخ الفكر الاقتصادي" القاهرة دار نهضة مصر الطبعة الأولى 1988 ص: 15 - 22

يستحقه، ومستوىً يقوم على قدر لا بأس به من كتابه: "الاقتصاد السياسي" المتواضع الذي يفتقر تمام الأصالة[1].

ظهر علم الاقتصاد ضمن كتابات قدامى المفكرين والفلاسفة كجزء من الفلسفة السياسية والأخلاق، فلم يكن فرعا مستقلا من فروع المعرفة، ورد في الفكر الاقتصادي اليوناني في كتابات أفلاطون في كتابه المعروف بالجمهورية، والذي بحث فيه موضوع الدولة أو المدينة الفاضلة، وكان ضمن ما ورد في ذلك الكتاب، والذي يعتبر جزءاً من قضايا ومجالات علم الاقتصاد اليوم هو[2] توزيع المجتمع لطبقات هي طبقة الحكام والجنود والمنتجين، كما ورد فيه دور النقود في تلك المدينة وغيرها[3]، وضمن أيضاً علم الاقتصاد في كتابات أرسطو، حيث تناول ملكية الأموال، وانتقد الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام الملكية الجماعية أو الشيوعية، وجاء في ذلك الكتاب أن نظام الملكية الجماعية يؤدي إلى منازعات بين الأفراد حول توزيع الإنتاج فيما بينهم، كما تناول الكتاب قضية الرق وهاجمها لعدم عدالتها، ومن أهم الموضوعات الاقتصادية التي تناولها أرسطو هو القيمة، وميز فيها بين نوعين من القيمة منها: قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، حيث أن لكل سلعة قيمتان الأولى ممثلة في المنفعة التي يحصل عليها الإنسان عند استهلاكه للسلعة، والثانية ممثلة في مقدار السلع التي يمكن أن تستبدل بها السلعة، وكذلك من الموضوعات الهامة التي تناولها أرسطو موضوع نشأة النقود ودورها في الاقتصاد، وتطرق أيضاً شيشرون وسنيكا للموضوع، فمما طرحه الأول تفضيله للمهن والحرف: فوضع الزراعة في المقام الأول، وبين عيوب المهن الأخرى من صناعة وتجارة، ووجه انتقادات كبيرة لسعر الفائدة، ووصل للحد الذي شبهها بالقتل، أما الثاني بين أن النقود هي أصل غالبية الشرور والآثام، لما تسببت فيه من حقد وحسد وكراهية، والتي نبع عنها الظلم، وفي القرون الوسطى ساد نظام الإقطاع الذي قام على وجود علاقات متبادلة بين السيد الاقطاعي والفلاحين، فالأرض تكون تابعة للإمبراطور، لكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين وهم الحكام، وتنقسم أرض كل سيد إلى قسمين: قسم يحتفظ به هو لنفسه، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر – تقديم خدمات له مثل العمل في قصره – وقسم آخر يوزعه على

[1] لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي" القاهرة دار نهضة مصر الطبعة الأولى 1988 ص: 24 - 26

[2] جوزيف شومبيتر "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 2011

[3] جوزيف شومبيتر "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 2011

الفلاحين، ويلتزم كل منهم بزراعة حصته والاستفادة منها مقابل أن يقدم جزءاً من المحصول، ويلتزم السيد بحماية الفلاحين وبفض نزاعاتهم، تزامن عهد الإقطاع في أوربا مع ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، والذي أحدث نقلة كبيرة في القضايا الاقتصادية المتصلة بالعمل، ملكية الموارد، وحرم الفوائد على القروض، وآليات عمل السوق، وفي هذا الصدد مجد الإسلام العمل وحث عليه، وأخذ بالملكية الفردية وأقرها ووضع أصولها، وحرم الفائدة على القروض، ونهى عن الاحتكار والمضاربة، وأقر المنافسة وآلية العرض والطلب في تحديد الأسعار بالأسواق، هذه بعض الجوانب المتنوعة لما يمكن تسميته بالأفكار الاقتصادية في مبادئ الدين الإسلامي، بالإضافة لهذه الجوانب نجد أن الفلاسفة المسلمين من أمثال: الفارابي وابن سينا وابن خلدون، قد أسهموا إسهامات كبيرة في طرح ومناقشة وتحليل القضايا الاقتصادية على سبيل المثال: أورد ابن خلدون في كتابه المقدمة شرحًا للمشكلة الاقتصادية بمفهومها المعاصر عند الاقتصاديين، وقام بتقسيم السلع إلى ضرورية كالغذاء وكمالية مثل: الماعون والمراكب، وبين أن طلب هذه السلع يتوقف على درجة العمران البشري والتقدم الحضاري، كما بين دور وتأثير العرض والطلب وظروفهما المختلفة في تحديد أسعار السلع والخدمات وتقلبات أسعار السوق، كما بين أن زيادة السكان تؤدي لتقسيم العمل، والأخير يضاعف الإنتاج، فيزداد الدخل، ومن ثم يزداد الطلب على السلع، فتنشأ صناعات جديدة، وتحصل زيادة أخرى للدخل.

أدى انهيار عهد الإقطاع خلال القرن الخامس عشر لإتاحة الفرصة لظهور أفكار جديدة لتنظيم الحياة الاقتصادية تجلت في أفكار مدرسة التجاريين، وقد سادت خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر ببلاد أوربا، وجاءت بمجموعة أفكار كالتالي:

يجب أن تكون الدولة قوية والثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، وعليها أن تعمل على تنمية ثروتها، واعتبر التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، ونتج على فكرتهم هذه أن ما تكسبه دولة من الدول(من هذه الثروة)إنما يكون باستغلال ثروات دولة أخرى، وأرجعوا سبب ارتفاع الأسعار لزيادة كمية النقود التي دخلت الدول الأوربية على إثر زيادة عائدات الذهب والفضة إليها من العالم الجديد(الحقبة الاستعمارية).

ظهر علم الاقتصاد بمفهومه الحالي على يد مجموعة من الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد بالاقتصاديين الكلاسيكيين على رأسهم آدم سميث(١٧٢٣ – ١٧٩٠)الذي أصدر كتابه الشهير المعروف ب "ثروة

الأمم" (١٧٧٦)، هذا بالإضافة لمجموعة أخرى شملت ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣)، مالتوس (١٧٦٦ – ١٨٣٤)، جون ستيورت مل (١٨٠٦ – ١٨٧٣)، جون باتست ساي (١٧٦٧ – ١٨٣٢)، لعل أهم ما نادت به هذه المدرسة نظرية الإنتاج والتي تتضمن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل، هذا بالإضافة لقانون الغلة المتناقصة، كما جاءت ضمن أفكارهم نظرية مالتوس في السكان، ونظرية القيمة، ونظرية قيمة العمل، هذا بالإضافة لنظرية التوزيع الوظيفي للدخل، جاء بعدهم مجموعة من الاقتصاديين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين سموا بالكلاسيكيين الجدد أشهرهم ألفريد مارشال، وأهم ما جاء به أصحاب هذه المدرسة القيم الحدية واستخدامها في تفسير نظريات سلوك الزبون، الإنتاج، التكاليف والأرباح[1]، هاته الأخيرة في الاسلام تنبني على أخلاق السوق وعلى مبادئ الشريعة الإسلامية كالاعتدال والوسطية بعيدا عن الفائدة الربوية المحرمة بنصوص قطعية، وفي واقع الأمر الغرب ينكر ويجحد أفضال المفكرين المسلمين، وأن المبادئ والأسس التي بني عليها جزء من علم الاقتصاد تعود لهؤلاء، وليس لمفكري الغرب، وهذا يدخل في إطار النزعة الشوفينية المتمركزة حول الذات الغربية المدعية دوما لمصدر المعرفة في شتى الحقول والتفوق الطبيعي تبعا لطروحات تطورية مغلوطة "الشعوب القوية والمنتقاة طبيعيا" .

علم الاقتصاد السياسي وعلاقته بالعلوم الاخرى

علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع

يهتم الاقتصاد السياسي بدراسة الظواهر الاقتصادية كطائفة من الظواهر الاجتماعية التي الاساس الاقتصادي للمجتمع ممثلا بذلك علما اجتماعيا يخص هذا الجانب من المجتمع، ويهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته، وتتحدد أهمية أحدهما للآخر بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي، ومن ثم تأثير الأساس الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي، ويتأثر الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي[2]، ويؤثر السياسي في الطقس

[1] جوزيف شوم بيتر "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية"، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 2011

[2] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول الاسكندرية 1993 ص: 55 - 56

الاجتماعي، حيث "يخاطر المسؤول السياسي اليوم أكثر من أي وقت مضى عند مخاطبة الجميع بعدم التكلم مع أي أحد، فيرى تعاظم عدد أولئك الذين يقدرون بأنهم غير معنيين بالخطاب"[1].

علاقة الاقتصاد السياسي بالديموغرافيا

الديموغرافيا هي: فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان من حيث الحالة والحركة عبر الزمن مع اعتماد التحليلين الكمي لحالة وحركة السكان، والتحليل الكيفي ينشغل بكيف الأفراد من الناحية الجسمانية والذهنية والفكرية وطبائعهم وأخلاقهم[2].

الاقتصاد السياسي والجغرافيا

يهتم علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي والنشاط الاقتصادي وللمكان، ويمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الأولية والطاقة المحركة والتجمعات السكانية[3].

الاقتصاد السياسي والأنثروبولوجيا[4]

تدرس الأنثروبولوجيا أشكال المجتمعات والسلطة التي تتحكم فيها سواء أكانت العائلة أو المؤسسات الدينية أو المؤسسات الاقتصادية كالبيروقراطية ومؤسسات الدولة[5].

[1] مارك أوجي "أنثروبولوجيا العوالم المعاصرة "ترجمة وتقديم طواهري ميلود، مكتبة الفكر الجديد 2016 ص: 102
[2] مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الاسكندرية طبعة 1993 ص: 57 - 58
[3] مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء الأول الاسكندرية 1993 ص 61 - 60.
[4] تعني الانثربولوجيا علم دراسة الانسان وهي فرع من فروع علم الاجتماع.
[5] مصطفى تلوين "مدخل عام في الأنثروبولوجيا "دار الفارابي، منشورات الاختلاف بيروت لبنان ص 25.